S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/464
16 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبلغكم بما يلي:

في أعقاب طلب السلطات الألبانية الى بعض الدول الأعضاء بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاشتراك في قوة عسكرية لحماية الأنشطة الإنسانية في ألبانيا، قررت المنظمة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، أن تؤيد رغبة عدد من البلدان في الاشتراك في هذه القوة. وفي اليوم التالي، في ٢٨ آذار/مارس، كتبت إليكم بشأن هذه المسألة مطالبا باتخاذ إجراء مناسب من قبل مجلس الأمن (انظر S/1997/259).

وتقدر حكومة ألبانيا بشدة رد الفعل الفوري من قبل مجلس الأمن من خلال اتخاذ القرار ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ الذي أدى الى إنشاء قوة الحماية المتعددة الجنسيات التي بدأت نشاطها في ألبانيا، والمعروفة باسم عملية "ألبا"، في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧.

ومنذ بداية نشاطها، قامت قوة الحماية المتعددة الجنسيات، وفقا لولايتها، بالاضطلاع بمهامها الهامة التي عُهد بها اليها. ومن المهم الإشارة الى أن القوة تعمل بأسلس طريقة ممكنة. ويسرنا أن نشير بصفة خاصة الى أن التعاون الممتاز القائم على أساس التفاهم المتبادل الكامل الذي تم التوصل اليه بين قيادة قوة الحماية المتعددة الجنسيات والسلطات الألبانية والجمهور الألباني، بصفة عامة، والذي يشكل أساسا صلبا للنجاح في المساعدة على التخفيف من هذه الأزمة وحلها.

ولوحظ وجود تحسينات كبرى في ميدان النظام العام ولكن تحديات عديدة لا تزال قائمة. ولا يزال يجري إعادة تنظيم قوة الشرطة الألبانية وذلك أيضا بفضل المساعدة والخبرة الفنية الأجنبية التي تلقى الترحيب في هذا المجال. وقد اكتسبت قوة في مكافحة الجريمة. غير أنه لا يزال يوجد تهديد شديد للأمن العام في بعض المناطق في ضوء الأحداث الهامة المقبلة، وهي الانتخابات البرلمانية، التي تعتبر حيوية بالنسبة لمستقبل البلد. ونتفق جميعا على أن وجود القوة قد ساهم في تطبيع حالة الأمن العام كي تكون غير متحيزة ومحايدة، ونعتقد أن هذا ضروري لها للاستمرار.

وفي هذا السياق، ومع وضع اجتماع حكومة ألبانيا في الاعتبار، الذي وافق على الحاجة الى استمرار نشاط قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا في الإطار الزمني المستقبلي، ومع وضع الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٠١ (١٩٩٧) في الاعتبار، ونصها كما يلي: " ... أن تكون العملية محددة بفترة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ اعتماد هذا القرار ، يجري المجلس عندها تقييما للحالة على أساس التقارير ..."، أرجو منكم أن تعرضوا على المجلس طلب حكومة ألبانيا بتمديد وجود قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا لفترة ثلاثة أشهر أخرى. ونتوقع أن يتمكن المجلس من اتخاذ القرار المناسب بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي أن ألتمس المساعدة الكريمة في تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بللومـــب كولا
الممثل الدائم